

# المجلس يعيد تكليف «الصحية» بإعداد تقرير عن مدى سلامة استخدام «5G»



الطبيباني يؤكد إهدار الوزارة للمال العام



بوشهري تفند محاور الاستجواب

مديونيات وزارة الأشغال.

## أزمة الأمطار

وعرضت اسماء الشركات التي حرمت من مناقصات الدولة اثر أزمة الامطار مشيرة الى انها «اعتمدت الأوامر التغييرية في خطة الاسفلت بعد اخذ موافقة كافة الجهات الرقابية وان نسبة الاصلاح بلغت 75 بالمئة للطرق السريعة و80 بالمئة للطرق الداخلية في المحافظات اثر أزمة الامطار».

وأبدت الوزيرة «استياءها» لما وجهه النائب إليها في مرافعته قائلة «هل هذا جزائي لانني حافظت على المال العام وبحرمات الشركات وتسييل الكفالات على الشركات والغرامات بحق المقاولين المتأخرين في تنفيذ المشاريع».

## اصلاح الشوارع

اعتبر النائب عمر الطيباني ان وزيرة الأشغال العامة «لم تقم بدورها في معاقبة وإيقاف الشركات المتعترفة على النحو المطلوب منها».

جاء ذلك في التعقيب الذي قدمه الطيباني على كلمة الوزيرة، ورأى الطيباني ان القرار الذي اتخذته الوزيرة بحرمات الشركات المتعترفة من تسلم مشاريع مستقبلية «كان يجب ان يتضمن ايضا قيامها بسحب المشاريع الحالية منهم» قائلا «انه بدلا من قيامها بسحب شركات من المقاولين المتعترفين اكتفت بإبذارهم».

وأعرب عن رفضه لما ذكرته الوزيرة بان القضايا المذكورة في الاستجواب لم تحصل في عهدها مشيرة الى ان «القضايا التي لم تكن في عهدها هي ممتدة حتى الآن والخطأ استمرت في عهد الوزيرة دون تصرف يذكر».

وأبدى استياءه «لعدم انتهاء الوزيرة من أعمال اصلاح الشوارع والطرق خلال سنة واحدة» اضافة الى استياءه حول ما اثارته الوزيرة «بعدم توجيهه سؤال برلمانيا عن مشروع مدينة المطلاع «غير صحيح».

وحول استعراض الوزيرة لتقرير المكتب الاستشاري المعني بشروع مطار (تي 2) انتقد الطيباني اضافة نسبة التشييد ضمن نسبة الإنجاز بغرض زيادة النسبة.

وذكر ان محاور الاستجواب الذي تقدم به «مبنية على مستندات حقيقية» وليس كما هو حاصل في المشاريع الحكومية التي وصفها بـ«الوهم».

## رد بوشهري

قالت وزيرة الأشغال انه على الرغم من قرار الجهاز المركزي للمناقصات العامة بحرمات بعض الشركات من الدخول في مناقصات مستقبلية للأشغال والسكنية الا انهما «لا يمكن الحق بسحب المشاريع الحالية غير المتعترفة من تلك الشركات».

وأشارت الى «عدم صحة» ما ذكره النائب المستجوب بشأن اضافة التشييد على نسبة الإنجاز في تنفيذ مشروع المطار (تي 2) مؤكدة «ان نسبة الإنجاز في تنفيذ المشروع بلغت نحو 24 بالمئة وينسبة تأخير بلغت 1 بالمئة وذلك دون اضافة التشييد».

## التدليس والتناقض

وأبدت «استغرابها» لعدم توضيح النائب الطيباني لما اسماه بـ«التدليس والتناقض» في مناقشتها للاستجواب كما اشارت الى توقعها من النائب الإيجابية على الأسئلة التي وجهتها له بشأن ما جاء في صحيفة الاستجواب.

وجددت تساؤلها عن سبب تحميلها مسؤولية قضايا وأمور لم تحدث في عهدها بل في عهد وزراء آخرين مؤكدة «انها لم تدلس في أي معلومة ذكرتها وانها قامت بتنفيذ الاستجواب بشكل كامل وواف».

وشددت على التزامها منذ توليها مهام منصبها الوزاري بالحفاظ على المال العام وصون حقوق الدولة التعاقدية عبر حرمان الشركات المتعترفة وتسييل كفالات الشركات المتأخرة في كافة مشاريع الأشغال والسكنية.

## الشايح أدى اليمين: أتمنى أن أكون عند حسن الظن

بدوره أكد الشايح في مداخلة له بعد تاديبته اليمين القانونية حرصه على تطبيق القانون على الجميع وأن يكون عند حسن الظن معربا عن خالص الشكر والتقدير الى سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ورئيس مجلس الامة مرزوق الغانم وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء وأعضاء مجلس الامة على هذه الثقة.

بخالص التهنية الى الشايح بمناسبة صدور مرسوم تعيينه مؤكدا ثقته التامة بنجاحه في أداء مهامه وتطوير عمل ديوان المحاسبة.

من جانبه هنا وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الامة المستشار الدكتور فهد العفاسي في مداخلة له الشايح على صدور مرسوم تعيينه معربا عن تمنياته له بدوام التوفيق والنجاح في أداء مهامه.

ادى رئيس ديوان المحاسبة فيصل الشايح اليمين القانونية امام مجلس الامة بعد صدور مرسوم تعيينه. وجاءت تاديبه الشايح اليمين القانونية بعد موافقة مجلس الامة على فتح بند ما يستجد من أعمال أداء رئيس ديوان المحاسبة اليمين القانونية استنادا الى المادة (74) من قانون ديوان المحاسبة.

وتقدم رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في كلمة له

الاسكاني «كما زعم في مرافعته».

وحول مشروع جنوب سعد العبدالله الاسكاني اوضحت انه تم توقيع مذكرة تفاهم بين الكويت وكوريا الجنوبية في عام 2016 وتلاها توقيع العقد في عام 2017 والذي نص على ان تقوم الشركات الكورية بالحاق المشروع بنظام التطور العقاري.

اشارت الى تقرير ديوان المحاسبة الذي ثمن دور الرعاية السكنية في إزالة عوائق المشروع.

## مطار الكويت

وبشأن مشروع مطار الكويت (تي 2) اوضحت الوزيرة رمضان ان الشكل التنظيمي والتنسيقي للمشروع موزع على ثلاث حزم الاولى تخص تنفيذ وإيجاز مبنى الركاب الجديد والثانية تتعلق بتنفيذ المباني والطرق المؤدية للمبنى فيما

## تقديدا تكليف «المالية» بالتحقيق في التضخم وغلاء أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية لمدة 3 أشهر

## تقديدا تكليف اللجنة التحقيق في محاور استجواب وزير المالية لمدة ثلاثة أشهر

تخص الخالصة مواقف وممرات الطائرات والمباني الخدمية.

ولفتت إلى انها اجابت على جميع الأسئلة البرلمانية التي وجهها النائب

المستجوب وعددها ثمانية منها اربعة تخص الأشغال واربعة تخص الإسكان معربة «عن استغرابها لما ذكره النائب بانها لم تجب على أسئلته».



وزير الداخلية متحدثا مع النائبين الجلال والعزبي



متابعة من النواب

قادحة». وأشار الى التأخير في تنفيذ مشروع توسعة الوفرة الإسكاني وفق آخر تقرير للمؤسسة وفي المقابل «لم توجه أي إنذار للمشرفين على المشروع وعدم سحب مشروع جنوب المطلاع الاسكاني من المفاوض لعدم انتهائه حتى الآن من تنفيذ البنية التحتية للمشروع بنسبة تأخير بلغت 52 بالمئة».

وأبدى النائب استياءه فيما يراه «بعدم قيام السكنية بممارسة واجبها في اختيار الجهاز الاستشاري والمشرف على مشاريعها اضافة الى عدم إزالة عوائق مشروع مدينة سعد العبدالله وعدم توزيع وحدات سكنية في مشروع مدينة جنوب «صباح الأحمد»

## تسييل كمالات

أكدت الوزيرة جنان رمضان التشديد في اتخاذ العقوبات بحق الشركات والمقاولين المتعثرين في تنفيذ مشاريع الدولة وحرمانهم من دخول في مناقصات الجهاز المركزي للمناقصات العامة.

وعقب انتهاء النائب الطيباني من مرافعته أثناء مناقشة الاستجواب قالت الوزيرة انها قامت بتسييل كفالات على عدد من شركات المقاولات والمكاتب الاستشارية وتحصيل غرامات تقدر بالملايين من الشركات المتأخرة في تنفيذ المشاريع حرصا منها على حماية العام ورفضها المساس بمصالح الدولة.

## منع من المناقصات

وأشار إلى منع المؤسسة العامة للرعاية السكنية لـ14 مقاولا من مناقصات المؤسسة ومخاطبة جهاز المناقصات بحرمات 14 شركة اضافة الى تسييل مبلغ 24 مليون دينار لكفالات تخص ثلاث شركات مقاولات وتحصيل 7 ملايين دينار بحق شركات متأخرة.

## خطوة غير مسبوقة

وأوضحت الدكتورة رمضان ان أكبر عملية تسييل لكفالات في تاريخ المؤسسة العامة للرعاية السكنية قامت بتطبيقها على شركتين بقيمة 24 مليون دينار وذلك للحفاظ على المال العام.

ولفتت الى مخاطبة جهاز المناقصات لحرمان الشركات والمكاتب المتعترفة في مشاريع السكنية من كافة مشاريع الدولة وذلك بعد حرمانها من مناقصات المؤسسة وذلك في «خطوة غير مسبوقة».

وذكرت انها طبقت غرامات وحجرت كفالات بقيمة 70 مليون دينار على الشركات المتأخرة في المشاريع الى جانب حرمانها من مناقصات المؤسسة وطلب حرمانها من المناقصات.

وأشارت إلى ما تضمنته صحيفة الاستجواب باكتفائها بتوجيه الإنذار لشركتين في مشروع الوفرة قائلة انه «أخفي عن النواب ما ذكرته في الإجابة عن إنذارهم وحرمانهم من مناقصات المؤسسة العامة للرعاية السكنية اضافة الى مخاطبة جهاز المناقصات لحرمانهم من مناقصات الدولة».

وأضافت ان النائب المستجوب اتهمها بـ«الإخفاق» في إجراءات وتأهيل أحد الاستشاريين رغم ان لديه اجابة برلمانية من وزير الدولة لشؤون الإسكان الأسبق ياسر ابل «بان توقيع العقد تم في يونيو 2016 وفسخه في ديسمبر 2016 أي قبل دخولها الحكومة».

وعرضت الوزيرة رمضان كتابا من الرعاية السكنية موجه إلى الأمين العام لجهاز المناقصات العامة يتضمن اسماء الشركات المتعترفة والشركات التي تم توقيع جزاءات عليها وفقا للوائح والضوابط المعمول بها في المؤسسة.

## مشروع الوفرة

وذكرت ان نسبة الإنجاز في مشروع الوفرة الاسكاني بلغت 80 بالمئة استنادا الى تقرير المؤسسة الصادر في شهر أكتوبر الماضي الامر الذي «يبدح زعم النائب المستجوب بوجود تأخير في إنجاز المشروع».

وقالت ان النائب المستجوب «لم يكن صادقا في انه تدرج في استخدام الأدوات الرقابية» مشيرة الى انه لم يوجه لها سؤال برلمانيا حول مشروع المطلاع